

**قرار رئيس مجلس الوزراء**

رقم ٢٨١٦ لسنة ٢٠١٩

**رئيس مجلس الوزراء**

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة

ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٩ لسنة ٢٠١٨ بالتنفيذ في بعض الاختصاصات ؛

وبناءً على ما عرضه وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ؛

**قرر :****( المادة الأولى )**

يُعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إقامة عدد (٩) محطات رفع للصرف الصحي بتاحية قرى الملاحة والمناطق المحيطة بمستشفى المعصرة بمحافظة الإسكندرية ، لصالح الجهاز التنفيذي لمياه الشرب والصرف الصحي .

**( المادة الثانية )**

يُستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأراضي اللازمة لتنفيذ المشروع المشار إليه في المادة السابقة والمبين مواقعها ومساحاتها وحدودها وأسماء ملاكها الظاهرين بالمذكرة والرسم التخطيطي الإجمالي والكشوف المرفقة .

**( المادة الثالثة )**

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢١ ربيع الأول سنة ١٤٤١ هـ

( الموافق ١٨ نوفمبر سنة ٢٠١٩ م ) .

رئيس مجلس الوزراء

**دكتور / مصطفى كمال مديبولي**

## وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية مذكرة

للعرض على السيد د.م رئيس مجلس الوزراء

بخصوص استصدار قرار منقعة عامة لمشروع إقامة عدد (٩) محطات

رفع الصرف الصحي بناحية قرى الملاحة والمناطق المحيطة

بمستشفى المعمورة بمحافظة الإسكندرية

نتشرف بالإحاطة بأن الجهاز التنفيذي لمياه الشرب والصرف الصحي يتولى تنفيذ مشروع صرف صحي متكامل بناحية قرى الملاحة والمناطق المحيطة بمستشفى المعمورة بمحافظة الإسكندرية بناءً على قرار المنقعة العامة رقم ٢٠٤٩ لسنة ٢٠٠٩ متضمناً إقامة عدد (٩) محطات رفع رئيسية وفرعية للصرف الصحي وخطوط الطرد وشبكات انحدار وتم إدراجهم تحت أرقام مشروعات (٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٨٣١) صرف صحي بياناتها كالتالي :

محطة رفع الصرف الصحي بجوار عزبة نشأت :

بسطح (قيراط واحد و٦.٨٢ سهم) والواقعة بحوض اللومانية نمر (٣) فصل ثانٍ قسم ثانٍ (نشأت) قطعة رقم (ص ٣) .

محطة رفع الصرف الصحي بجوار سكن الطابية :

بسطح (٤ قيراط و٦.٨٤ سهم) والواقعة بحوض اللومانية نمر (٣) فصل ثانٍ قسم ثانٍ (نشأت) قطعة رقم (ص ١١) .

محطة رفع الصرف الصحي بجوار عزبة سكن قويمانية (بو قير بحوض (١٣) :

بسطح (٤ قيراط و٦.٨٤ سهم) والواقعة بحوض اللومانية نمر (٣) فصل ثانٍ قسم أول (اللومانية) قطعة رقم (ص ٤٠) .

**محطة رفع الصرف الصحي بجوار عزبة الهلالية :**

بمسطح (قيراط واحد و ٦,٨٥ سهم) والواقعة بحوض بركة أبو قير الوسطاني نمرة (١) قسم ثان (الوسطاني) قطعة رقم (ص ٦) .

**محطة رفع الصرف الصحي عزبة الصعايدة :**

بمسطح (قيراط واحد و ٦,٨٥ سهم) والواقعة بحوض اللومانية نمرة (١) فصل ثان قطعة رقم (ص ١٥٠) .

**محطة الرفع الرئيسية للصرف الصحي بجوار عزبة بدواني :**

بمسطح (٤ قراريط و ٦,٨٤ سهم) والواقعة بحوض اللومانية نمرة (١) فصل ثان قسم ثامن (الستين) قطعة رقم (ص ٧٣) .

**محطة رفع الصرف الصحي بجوار سكن القومانية :**

بمسطح (قيراط واحد و ٦,٨٥ سهم) والواقعة بحوض بركة أبو قير التحتاني نمرة (٢) قسم أول (القومانية) قطعة رقم (ص ١) .

**محطة رفع الصرف الصحي الكائنة بعزبة مززة :**

بمسطح (قيراط واحد و ٦,٧٥ سهم) والواقعة بحوض اللومانية نمرة (١) فصل ثان قسم ثان (قرداحي) قطعة رقم (ص ١٥٥) .

**محطة رفع الصرف الصحي بجوار عزبة العرب الكبرى :**

بمسطح (٤,١١ سهم) منافع بدون حوض القطعة رقم (ص ٣) منافع عمومية و(قيراط واحد و ٢,٧٤ سهم) والواقعة بحوض الدار وعرامة الكبير نمرة (١) القطعة رقم (ص ١٠٢) بناحية المدررة .

وحيث إن هذه الأراضي الأنسب من الناحية الفنية والاقتصادية ونظراً للضرورة الملحة لتنفيذ هذا المشروع لخدمة أهالي المنطقة والمحافظة على الصحة العامة والبيئة ولتعظيم الاستفادة من المشروع قام الجهاز بالسير في إجراءات نزع الملكية وتم الحصول على ما يلي :

١ - موافقة المجلس التنفيذي لمحافظة الإسكندرية .

٢ - موافقة السيد أ.د.م وزير الزراعة واستصلاح الأراضي .

- ٣ - كشف بأسماء الملاك الظاهرين المعدة بمعرفة مديرية المساحة بالإسكندرية .
- ٤ - تقرير الاستشاري المعد بمعرفة الإدارة العامة للثمين والمتضمن القيمة التقديرية تحت حساب التعويضات المبدئية عن قطع الأراضي سالفة الذكر .
- وقد تم إيداع مبالغ التعويضات المقدرة لهذه الأراضي بخزينة مديرية المساحة بالإسكندرية بالشيك رقم (٢٠٤٨٠٠٣) بتاريخ ٢٠٠٨/٧/١٥ بمبلغ ١٩١٥٠٠٠ جنية (فقط مليون وتسعمائة وخمسة عشر ألف جنية لا غير) .
- الأمر الذي يستلزم ضرورة استصدار قرار منقعة عامة للأراضي اللازمة لتنفيذ المحطات عليها والواقعة ضمن الحدود الواردة بكشوف الملاك الظاهرين والخرائط المساحية المرفقة لصالح الجهاز التنفيذي لمياه الشرب والصرف الصحي طبقاً للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠

وزير الإسكان

والمراقق والمجتمعات العمرانية

أ.م.م/ عاصم الجزار







